

تقدم في قوله او كما وردت البنية ثم اذا علمت هذا وكلمة مؤيد بما ترى علمت ما في كلامهم مما  
يخالفه ومن ذلك قول عبد الحكيم ان الام لا يمكن ان يدن معونة القران على التجدد والحدوث  
شيئا فشيلا لانه مقيد لعدم التجدد وكما نبى ذلك على وجه صحيح قول صاحبى المتعلق والاعتقاد  
ان الجملة الاكسية تدل على الدوام مع جهة على الدلالة بالوضع ومراده لا يمكن ذلك مع بقا المعنى  
الوضعى على ان فيه بعد ذلك نظر في تعيينه لان كونه لا ينفك عن الدوام كذا في نسخة والى صاحبى  
نسخ ان الاكسية تعيد الدوام دليل ما بعده ثم مراد الحجة انما تعيد ذلك بالوضع على ما سنبينه  
علم كلام صاحبى الكشاف والمتعلق على الدلالة بالوضع وهم طرقت المناقشة بعد قوله  
ونوفست الى اى والفعلية لان تعيد الدوام بالوضع انما قابل تعيد التجدد بالقران وكذا  
دوام التجدد ولو لم نقل مراد الحجة ما تقدم لورد ان الفعلية قد تعيد الدوام على الدوام  
التبوت الذى هو مفاد الاكسية فلا وجه للمناقشة وساقى ذلك في قوله المحقق ان قلت  
لكن يجب ان المناقشة على المشهور وقوله على الاخلافه في المعدر فان جريضا على ان  
قلنا تعيد الدوام الى دوام التبوت وان جريضا على انه فعل قلنا انما لا تعيد ذلك وقوله  
لا يخفى ان الراجح على فرض ان المقدم وصفه تعيد دوام الحدوث وهو التجدد والاستمرار  
وقوله حدوث الصفة ايضا اى ان الوصف يعيد الحدوث اى المحصول بعد عدم كانه فعل  
وكذا ان تقول انما المحقق على الحدوث في كلام السيد على الحدوث مره بعد اخرى الذى هو  
التجدد وعلى هذا لا يرد ما تقدم من ان كلام السيد في ان كلام الرضى ويكون معنى كلام  
السيد ان ام الفاعل لما كان جاريا في اللفظ على الفعل والفعل يعيد منه التجدد والحدوث  
مره بعد اخرى بواسطة القران جاز ان يعيد منه ذلك بواسطة حقول المحقق ايضا  
فتعنى حدوث الوصف ايضا انه الوصف يعيد التجدد كالفعل بواسطة القران فلا  
يطلق القول بل تعيد ذلك القران ثم هذا كما لا يخفى فيها اذا كان المتعلق ام فاعل  
لا يخفى الدوام ان كلام السيد بعد حمل الحدوث فيه على التجدد مره بعد اخرى مفروض  
فهو ام الفاعل الذى لم يعيد به الدوام كما لا يخفى وفي حاشية العلامة الحيدرى فاب  
قلت الاكسية هنا خبرها ظرف متعلق اما بفعل او باسم فاعل بمعنى الحدوث بجريسته  
علم في الطرف فيكون في حكم الفعل والاكسية التى خبرها فعل تعيد التجدد لا الدوام

احسب

الوجه

احسب بان المتعلق يجوز كونه ام فاعل بمعنى الدوام وليس في علم في الطرف راحة الفعل  
وان كان لا يعمل في غيره كما علم ان محل ذلك اذا لم يوجد اى الى الدوام والحدوث  
المذكور دارج اليه كما ذكره الفريسي ١١ وقوله علاما كثرين فبى باعتبار خبرها الاول تدل  
بالقرينة على الدوام وباعتبار خبرها الثانى تدل بالقرينة على الحدوث لا يمكن  
قرينة تجرده اى بل لا بد من انضمام قرينته له تدل على الدوام ونسبة للدلالة عليه وقوله  
ما لم يثبت للاكسية الدوام من قبله اى من قبل الحدوث اى لا بد منه من قرينته مره عدم  
تبوت الدوام للاكسية ونسبها والواقع عدم تبوت الدوام ونسبها ويرد على هذا انه لو ثبت  
لها ونسبها لما احتج الى قرينته الحدوث وهذا يقتضى انه على فرض تبوتها ونسبها كما  
الى قرينته ويحسن العدول قرينته ويمكن ان يقال المعنى ما لم يثبت الا فان لم يثبت لم يحتج  
الى قرينته ويحتمل ان معناه انه العدول يدل على الدوام وحده مره عدم تبوت الدوام  
للاكسية عند السامع من قبل التام والكلام المتعلق على الحدوث ما كان السامع لا يعرفه  
استعمال الاكسية في الدوام غير ان خبر الحدوث لانها اذا عدلت الى الاكسية لم يعلم ان  
الاستمرار الى الدوام بقرينته الحدوث لانه لم يسبق له معرفة دلالة علمية بقرينته اخرى  
فهي تسمى بذلك علمية بخلافه ما اذا سبق له معرفة ان الاكسية تدل عليه بقرينته اخرى فانك  
اذا عدلت عن الفعلية الى الاكسية فهم ان لكلمته وتلك الكلمة الدلالة على الدوام قياسا على  
بقية الدوائن ويحتمل ان معناه ما لم يثبت عند السامع انما تدل بالحدوث على الدوام  
فما اثبت ذلك وعدلت فهم دلالة علمية بواسطة الاقواس مشترك اى الا  
نقل لا يخفى قرينته مجرد ما لم يثبت الدوام من قبل لا يصح لانه العدول مشترك بين  
الدوام والحدوث كذا قيل وهذا متوقف على ان المراد عالم بيقين الدوام بخصوصه من قبل  
ويحتمل ان المعنى والا فهو مشترك بين الاكسية والفعلية لانه قد يعدل عن الاكسية الى الفعلية  
كما اذا كان المعطوف عليه جملة اسمية فعدلت في المعطوف الى جملة فعلية لتلك  
فالمتى انما اذ لم يثبت عند السامع دلالة الاكسية بخصوصها على الدوام ونسبها او بقرينته  
عند الحدوث او بقرينته اى الحدوث لم يحسن ان يكون قرينته وحده والا لو قلنا انه يحسن